بوجود الفلسطينيين أو حقوقهم وحسب، وانما، أيضاً، بانسانية كل العرب على اختلاف دياناتهم وأماكن سكناهم.

وكما تدل تصريحات ومواقف قيادة ائتلاف الليكود، فان سياسته تجاه أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تقوم على أساس ضمها إلى اسرائيل، بعد تفريغها من غالبية سكانها العرب. ولذلك اتجه ذلك الحزب الى مصادرة الاراضي العربية واستخدام أساليب الخداع والتهديد والابتزاز من أجل نقل ملكيتها من ايدي العرب الى ايدي اليهود، وذلك الى جانب بناء المستوطنات وربط الضفة والقطاع بجسم الكيان الصهيوني. اما سياسة حزب العمل، فتقوم على أساس اقتسام تلك الاراضي مع الاردن والسماح بعودة الادارة المدنية العربية الى تلك المناطق، التي ستكون من نصيب الاردن بموجب «اتفاقية سلام». وهذا يعني استمرار السيطرة الاسرائيلية على الاسواق والموارد الطبيعية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة من النواحي الاقتصادية، والسيطرة العسكرية على الجبال والتلال والمواقع الاستراتيجية. ولذلك قال وايزمان ان المباحثات مع الاردن ستتركز حول «ايجاد ترتيبات خاصة بسكان الاراضي المحتلة ضمن اطار اتفاقية كامب ديفيد».

وعلى الرغم من كل عيوب ونواقص مفهوم الحكم الذاتي الذي نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد بين اسرائيل ومصر، وفشله في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فان حزب العمل وتكتل الليكود يرفضان، اليوم، حتى مجرد الحديث عنه. ويعود السبب في ذلك الى تعارض مفهوم الحكم الذاتي مع رؤية كل من الحزبين الحاكمين لمستقبل أراضي وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الواقع، يكاد يكون عيزر وايزمان الشخصية السياسية الوحيدة في اسرائيل التي ما زالت تتحدث عن الحكم الذاتي.

ان اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حسب ما نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد، تعني، ببساطة، محاولة توحيد تلك الاراضي، من ناحية، واخضاع سكانها من النواحي الادارية لسلطة فلسطينية ذات صلاحيات محدودة، من ناحية أخرى. ولما كانت عملية توحيد أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تتعارض مع سياسة «العمل» الرامية الى ايجاد حل مع الاردن على اساس اقتسامها، وان اقامة سلطة فلسطينية، مهما كانت ضعيفة، تتعارض مع سياسة الليكود الرامية الى تفريغ تلك الاراضي من غالبية سكانها، فان كلا الطرفين الاسرائيليين، العمل والليكود، يتفقان، اليوم، على رفض مفهوم الحكم الذاتي، رفضاً تاماً.

اما كهانا وغيره من اليمينيين العنصريين المتطرفين، في القوى الاخرى، فان افكارهم ومواقفهم تنطلق من افتراض يقول ان الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل، منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن، هي اراض اسرائيلية. ولذلك تطالب تلك القوى بضرورة التمسك بتلك الأراضي، من ناحية، وطرد جميع سكانها العرب، من ناحية أخرى. ومن أجل كسب المزيد من التأييد الشعبي لتلك المواقف والافكار، اتجه كهانا الى اتهام العرب بالتسبب في خلق كل مشاكل اسرائيل الاقتصادية، وغير الاقتصادية، خاصة مشاكل البطالة والفقر وسوء الاوضاع المعيشية بوجه عام.

ومن ناحية أخرى، تتصف مواقف كافة القوى السياسية الرئيسة في اسرائيل بالعداء المطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية، والرفض الكامل لحق الشعب الفلسطيني في ممارسة أي